

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه فقرات تشرح منهجية القراءة التي سلكتها في بيان حكم الشركات المساهمة من الناحية الشرعية وبعض الأمور الأخرى، وهي نقاط مختصرة، ولمن يريد المزيد في المنهجية أو رأيي في الشركات غير النقية، فليرجع إلى موقع الربح الحلال وإلى قرارات الهيئات الشرعية المفصلة.

1- استكمالاً للدراسات السابقة التي كنت أقوم بها وأنشرها في المواقع المتخصصة بالأسهم وفي موقع الربح الحلال [www.halal2.com] منذ أكثر من عشر سنوات ولم أنقطع عنها، أقدم هذه الدراسة الجديدة. وكما فعلت في السنة الماضية، لن أقتصر على نشر الشركات النقية، بل سأنشر الدراسة الكاملة للسوق السعودية لما رأيته من مسيس حاجة الناس لمعرفة أحكام الشركات، ومقدار التطهير. وليس معنى ذلك أنني أرى جواز الشركات المختلطة، بل إنني ما زلت على رأي السابق، وهو أن الشركات النقية هي التي يجوز المضاربة والاستثمار فيها.

2- نظراً للجهل الكبير في واقع الشركات المختلطة، ونسبة القروض التقليدية فيها، وظن الكثيرين أنها على درجة واحدة في التمويلات التقليدية، رأيت أن أنشر الدراسة بجميع بياناتها، حتى يتبين للناس حجم التمويل والاستثمار والدخل غير الشرعي لكل شركة. وهذا فيه مصالح، منها اقتصار بعض المستثمرين على الأفضل منها من حيث الشرعية، والابتعاد عن الأسوأ. ونتيجة لذلك أرجو أن تتسابق الشركات بتحسين وضعها في سلم الشرعية، إن شاء الله، خاصة مع صدور نظام الشركات السعودي الجديد، الذي ينص على شرعية التمويلات والأوراق المالية.

3- القوائم المالية السنوية هي الأصل في الحكم على الشركة، لما فيها من الإيضاحات. ومع قراءتي ومراجعتي لأخبار الشركات من موقع شركة تداول، وبعض تقارير مجالس الإدارة، ونشرات الإصدار، إلا أن العبرة في ما كتب وأقر وشهد عليه المحاسب القانوني للشركة في القوائم المالية. وأشكر كثيراً من المحاسبين القانونيين على جودة العمل، وأتمنى أن يتحسن أكثر في الإطار الشرعي.

4- هذه الدراسة مبنية على القوائم المالية للشركات المساهمة المنشورة في موقع شركة "تداول"، وغالبها عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م. وهناك شركات تنشرها قبل أو بعد ذلك الموعد. ثم درست الشركتين اللتين تم الاكتتاب بهما بعد ذلك، بناء على معلومات نشرة الإصدار، وهما: شركة اليمامة للصناعات الحديدية، وشركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية.

- 5- تتفاوت طرق الإفصاح في قوائم الشركات المساهمة تفاوتاً كبيراً، ولكني لم أبحث عن عذر للشركة لأجل تحسين وضعها الشرعي، كما أنني لم أتصل بأي شركة لبيان ما أغفل من شرح أو خفي علي من إيضاحات في القوائم المالية، بل غلبت جانب الاحتياط، وخاصة في التطهير. وقد كان العمل في السابق خلاف ذلك، فقد كنت مع الزملاء العاملين معي في دراسة الشركات نتواصي على التواصل مع بعض المدراء الماليين لبيان ما نستشكل من القوائم المالية. وأما الآن، فأعتقد أن الوقت قد حان بعد الانتشار الكبير للتمويلات والعقود الإسلامية أن يكون الإفصاح عنها موازياً للمجال الكبير الذي تبوأته وتستحقه.
- 6- مرتكزات الدارسة الشرعية التي تدور عليها فتاوى جماهير العلماء ثلاثة أشياء: نشاط الشركة، والقروض، والاستثمارات، وهي التي جعلت محور الدارسة عليها. ولم أتعرض للمشتقات المالية، مع أهميتها، وازدياد حجمها، ولعلي أناقش فيها العلماء (وخاصة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوبي") حتى يقوموا بإضافتها للمعايير الشرعية في قادم الأيام إن شاء الله.
- 7- التصنيف الشرعي للشركات: باختصار، يرى جماهير العلماء المعاصرين أن الشركات المساهمة أربعة أنواع: شركة محرمة النشاط، وشركة لم تنطبق عليها الشروط، وشركة مختلطة، وشركة نقية. فالشركة النقية هي الشركة مباحة النشاط ولا يوجد فيها استثمارات ولا تمويلات محرمة. وأما المختلطة، فهي الشركة مباحة النشاط، ولكنها اقترضت أو استثمرت في محرم لا يزيد عن الثلث، وعندها إيرادات محرمة لا تصل إلى 5% من عوائدها. وأما الشركة التي لم تنطبق عليها الشروط، فهي الشركة مباحة النشاط، ولكنها اقترضت أو استثمرت في محرم أكثر من الثلث، أو أن إيراداتها المحرمة قد زادت على 5%. وأما الشركة محرمة النشاط فهي ما كان أصل نشاطها محرماً، حتى لو تمولت أو استثمرت في مباح، مثل البنوك التجارية التقليدية. ويمكن لمن يرغب المزيد من التفصيل قراءة قرارات الهيئات الشرعية.
- 8- من أصعب المعايير المعيار الأول الخاص بالنشاط لقلّة الإفصاح فيه. فمثلاً، هناك شركات تُعنى بالألعاب، ومن زار تلك الأماكن رأى أن هناك بعض الألعاب تلعب بطريقة الميسر المحرم. كذلك، بعض الشركات تباع الذهب. وليس هناك إفصاح عن طبيعة بيع الذهب، وهل تنطبق عليه المعايير الشرعية. كذلك هناك شركات متخصصة في الإيجار المنتهي بالتمليك، وليس هناك إفصاح عن العقد وإجازته شرعاً. ولعل المحاسبين القانونيين يضعون مزيداً من الإفصاح في هذه النقاط وغيرها.
- 9- لا يفهم من تسمية شركة ما بأنها نقية أنها مبرأة من كل عيب. فهناك أمور كثيرة تعتري الشركات، ولا يفصح عنها في القوائم المالية. ومجال التصنيف السابق منحصر فيما ذكر أعلاه (النشاط والتمويلات والاستثمارات) مما هو مذكور ومفصّل عنه في القوائم المالية للشركة. بالإضافة إلى ذلك، فبعض العقود التي تسلكها البنوك التجارية السعودية في التمويل والاستثمار لعملائها عليها ملحوظات شرعية، وفيها خلاف قوي بين العلماء، وهذا ليس خاصاً بالشركات النقية، بل بكل الشركات. ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وعلى الله قصد السبيل.

- 10- الأنشطة المحرمة في السعودية هي المصرفية التقليدية، والتأمين التقليدي، والإعلام والنشر المحرم، والاستثمار في المصارف والفنادق المحرمة.
- 11- لم أدرس المصارف الإسلامية ولا شركات التأمين التعاوني، لأن الهيئات الشرعية القائمة عليها تقوم بذلك العمل، وتتولى صرف التطهير.
- 12- **القروض والاستثمارات:** الأصل أن ما كتب بطريقة توجي أنه تم حسب الضوابط الشرعية، جعلته شرعياً، مثل المرابحة، والتورق وما إلى ذلك من مصطلحات. ولا يلزم أن أكون مقتنعا بكل ما ذكر. وأما ما كتب بطريقة تدل على أنه تم بأسلوب تقليدي فقد جعلته تقليدياً. وأما ما تم عنونته بطريقة مدمجة مجملة، بحيث أصبحت القروض والمرابحات في مبلغ واحد بدون إيضاحات، فقد جعلته في القروض التقليدية. **ولكن حين تسرد الشركة أسماء البنوك التي تمولت منها، فأعامل تمويلات البنوك الإسلامية كتمويلات إسلامية.** وأرى أن المسؤولية تقع على الشركة والمحاسب القانوني في الإفصاح مستقبلاً عن كل نوع على حدة.
- 13- **تمويلات صندوق الاستثمارات العامة** تقليدية، للأسف الشديد. وفي الشركات التي يملك فيها صندوق الاستثمارات العامة نصيباً، خصمت من القرض التقليدي حصة الصندوق في الشركة الأم فقط. وقد زعمت شركة واحدة أنها أخذت قرضاً بالمرابحة من الصندوق، ولم أصدق ذلك الزعم لما سبق بيانه.
- 14- تمويلات صندوق التنمية الصناعية السعودي تعتبر تمويلات شرعية عند الهيئات الشرعية منذ أن بدأنا هذا العمل عام 2001م. **ولكنني صدمت هذه السنة بالنسبة المئوية التي فرضت على شركتين (بتروكيم والمجموعة السعودية)، وهي إلى الربا أقرب من كونها تكلفة حقيقية لمتابعة عمل الصندوق، والنسبة هي 7.5%. وقد جعلتها قرضاً ربوياً.**
- 15- **قد تستدعي الدراسة متابعة بعض تمويلات أو استثمارات شركة معينة في أعوام قادمة، ويكون لها تأثير عليها في الدراسة القادمة.**
- 16- **تمت دراسة الشركات الموقفة كذلك. ولكنني لم أر نشرها للعموم.**
- 17- **التطهير:** الأصل إخراج ما دخل على الشركة من الدخل المحرم أو المشبوه. ويشمل ذلك تطهير كامل مبالغ غرامات التأخير أو العمولات والفوائد المكتسبة. أما ما أدرج تحت كلمة "أخرى" في الإيرادات بدون إفصاح، ومحافظ الأسهم، وعوائد الاستثمار فيها، والحسابات الجارية فتطهر بنسبة ربع واحد في المئة. وسبب إدخال الحسابات الجارية لأن الشركات تنتفع جزماً من البنوك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وهناك عرف محاسبي يؤدي إلى عدم الدقة في التطهير، وهو عرض بعض البنود بالصافي، **وهو مما يحتم زيادة الاحتياط في التطهير.** وأهيب بالمحاسبين القانونيين الكرام بالإفصاح عن الإيرادات المحرمة مستقلة. **وقد أضفت هذه السنة تطهير التعويضات التي حصلت عليها الشركات من شركات التأمين التي لم يفصح عن كونها شركات تأمين إسلامية.**

18- تم حساب التطهير عن كل سهم. وتم جعل مبلغ التطهير لكل سهم على أربع خانات حتى يتضح مقدار التطهير. وبالنسبة لمن يملكون أسهما كثيرة، فيمكن معرفة المبلغ على وجه الدقة من خلال تطبيق الهواتف الذكية "مقاصد الأسهم". وأذكر المساهمين الكرام أن مبلغ التطهير يجب إخراجه بنية التخلص في أوجه البر، ولا يعتبر صدقة، ولا ينتفع به بأي شكل من الأشكال.

19- أكرر نصيحتي للمتعاملين بالبعد عن المضاربة، خاصة في الشركات غير القوية اقتصادياً.

20- يستشكل بعض المستخدمين اقتصار المشايخ وطلبة العلم على الدراسة الشرعية بعيداً عن أهداف الاستثمار الأخلاقية، مثل أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركة، ودرجة الوعي البيئي، ومقدار الشفافية مع الموظفين والعملاء، وما إلى ذلك من معايير. والحقيقة أنهم محقون في نقدهم، ولكن ليس هناك بيانات يمكن الاعتماد عليها في تقييم الشركات من الناحية الأخلاقية. وهناك مسافة طويلة قبل أن تطبق الشركات السعودية تلك المعايير، والله المستعان. ولذلك، فعندي قناعة أن بعض الشركات تستغل الجانب العاطفي للتصنيف الشرعي في الاكتتابات وغيرها، ولكن لا يعني ذلك أن نترك دراسة الشركات، وعلى المستثمر أن يكون حذراً بما فيه الكفاية.

21- وبعد: فما قمت به من دراسة هو ما أظن أنه واجب متحتم علي لبيان الأحكام الشرعية للمتعاملين في السوق المالية، وقد قمت به اجتهاداً مني، فما كان من صواب وتوفيق فهو من الله سبحانه وحده لا شريك له، وما كان من زلل أو خطأ فهو من نفسي والشيطان، والله ورسوله صلى الله عليه وسلم منه بريئان. ومن وجد خطأ فليصوبني، ورحم الله امرأً أهدى إلي عيوبي. وقد استغرق العمل في هذه الدراسة أكثر من أربعة أشهر (بدءاً بتنزيل القوائم المالية، ثم إدخال البيانات، ثم الدارسة الشرعية والقراءة الفاحصة للقوائم)، وتمت مراجعة البيانات أكثر من مرة، ومع ذلك، فالخطأ والسهو وارد.

22- في الختام، يؤكد المشرف العام على مركز المقاصد للاستشارات الاقتصادية أن هذا الجهد لا يُقصد منه أي أغراض تجارية، وأنه ليس إعلان أوراق مالية أو دعوة لممارسة أي نشاط في الأوراق المالية، والغرض منه فقط إبراء للذمة من الناحية الشرعية، وليكون عوناً لمن قرر أن يمارس نشاط الأوراق المالية في معرفة الأسهم التي لا يجوز تملكها، وإذا تملك من الأسهم التي يجوز تملكها أن يحرص على تطهير ما يدخل عليه منها.

جعل الله ما نقوم به في موازين أعمالنا، وكتب أجر من شاركنا فيه برأي أو مشورة، ونسأل الله أن يكون عملاً خالصاً لوجهه صواباً على سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

المشرف العام

د. محمد بن سعود العصيمي